

نظام الحكم في الشريعة والتاريخ

تأليف الأستاذ ظافر القاسمي

الجزء الأول : بيروت (دار النفائس) الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م

الدكتور شكوي فيصل

هذا الكتاب يبدو حديث عهد بالصدور ، ولكن من المؤكد أن صاحبه عانى قضاياها ومسائله التي توزعت أبوابه وفصوله معاناة طويلة ، وقد تكون معاناة قاسية في بعض الأحيان .. وذلك منذ أخذ يدرس مادة الثقافة الإسلامية في الجامعة اللبنانية في بيروت . ومامن شك في أن صلته بهذه الموضوعات ترتد إلى وراءه ، إلى بعيد منذ كان يستمع إلى والده العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي ، ومنذ كان يفشى بعض الحلقات والمساجد يصحب أهله أو يصحبه أهله .. ثم فيما كان بعد ذلك من دراسته لتحقيق ومرافعاته في القضاء وعمله في فروع الثقافة العربية من خلال مكتب النشر العربي ، الذي أقامه مع صديقيه الأستاذين داود التكريتي وعصام الانجليزي ، وكأنهم كانوا يريدون أن يكون - أو هكذا تمثلت أنا الأمور - شيئاً يشبه لجنة التأليف والترجمة والنشر والذي أخرج عديداً من كتب التراث منها البلاء للجاحظ ومنها المنقذ من الضلال للغزالي ؛ ثم صرف أصحابه عن ذلك إلى مهتهم التي شغلته عن متابعة النشر والتحقيق إلى شؤون أخرى من شؤون الحياة والسياسة .

كسر المؤلف كتابه على مقدمة وعلى تسعة أبواب ، وطالت بعض الأبواب فتوزعت إلى عديد من الفصول ، وقد عقد الباب الأول حول موضوع : العرب قبل الإسلام وذلك حين رأى أنه « لا بد لفهم نظام الحكم في الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي من التمهد ببحث قصير ، في حدود المختصر الوافي ، عن الفترة التي كانت قبيل الإسلام والتي عرفت بالجاهلية » (ص ٧) .

وجعل الباب الثاني عن « سياسة الإسلام » والثالث عن (هجرة الرسول) والرابع عن « حكومة الرسول » تحدث فيه عن ثلاثة أشياء عن الشؤون الداخلية وعن الشؤون الخارجية وعن الشؤون العسكرية .

أما الباب الخامس فننونه قواعد الحكم ، وقسمه إلى سبعة فصول الأول عن الحرية في الإسلام ، والثاني عن الشورى ، والثالث عن المساواة ، والرابع عن العدل ، والخامس عن المعارضة ، والسادس عن النقد النهائي أو محاسبة النفس .

وأما الباب السادس فقد قصره على موضوع الخلافة . ولأن موضوع الخلافة يؤلف صلب نظام الحكم فقد اضطر المؤلف أن يجعله في تسعة عشر فصلاً تناولت البيعة والعهد ، وأهل الشورى وأهل الحل والعقد ، والنظريات المختلفة حول البيعة وما إلى ذلك . وقد شمل هذا الباب وحده نحواً من ثلث الكتاب .

وفي الباب السابع تحدث عن الوزارة وجعل ذلك في عشرة أبواب بعضها يدور مع التاريخ (الأموي والعباسي والأندلسي) وبعضها يدور على الوزارة في كتب السياسة الشرعية ، وبعضها يتوقف عند ارتباط ما بين الوزراء والخلفاء والملوك .

أما الباب الثامن فموضوعه الولاية ، وهو في سبعة فصول ، وأما الباب التاسع فموضوعه الإمارة ، وهو في ثمانية فصول .

وقد اقتضت فيما قدمت على عناوين الأبواب دون المناوين الكثيرة للفصول لأن القارئ يستطيع أن يلمح سمة آفاق الكتاب وغزارة مباحثه ودقة موضوعاتها حيناً وتشعبها حيناً آخر . . الأمر الذي يجعل الإقدام على التأليف في مثل هذه الأشياء يقتضي كثيراً من الجهد وكثيراً من البحث الدائب عبر عدد كبير من المؤلفات التي تناولت هذه الموضوعات في القديم أولاً ثم في الحديث بعد ذلك .

وفي تقديري أن البحث في مثل هذه الموضوعات الخطيرة في تاريخ الحياة العربية وفي تاريخ الفكر العربي ، وفي سير الحضارة الإسلامية بالشعوب التي صنعت هذه الحضارة ، لا بد فيه من زاد كبير ولا بد فيه من ثقافة متنوعة عميقة حتى يستطيع الذي يخوض فيها أن يقدم عملاً مذكوراً ذا بال .

وأحسب أن هنالك حاجة إلى هذه الأنواع الأربعة من الثقافة في معالجة نظام الحكم في الشريعة الإسلامية وفي التاريخ :

ثقافة شرعية تصل صاحبها بالعدد الكبير من كتب الفقه والتراث ، وتقدم له المادة الأولية لهذا البحث ووجهات النظر المتباينة للفرق المختلفة فيه . وثقافة قانونية معاصرة تستطيع أن تنظر في التراث نظرة أكثر نفاذاً وعمقاً ، وقدرة على جلاء ما في التراث وحسن اكتناحه ، وتساعد على بعض الموازنات والمقارنات .

وثقافة سياسية ، أو قل حس سياسي دقيق منطلق من ممارسة السياسة

أو من تتبّع مساربها يساعد على فهم الأحداث التي كانت وراء الأنظار والمبادئ الفقهية والخلافات المذهبية .

وثقافة تاريخية تعمق الأرضية التي نشأت منها والتي نشأت عنها الأحداث والمذاهب ونبتت منها الأنظمة والقواعد ..

هذا ونحن لانتطلب أن تجتمع أقدار متساوية من الثقافات جميعاً عند مؤلف واحد، ولكن من المؤكد أنها اجتمعت على نحو متوازن وسليم عند الأستاذ القاسمي، وكان اجتماعها هذا هو الذي أنبت هذا الكتاب عنده .

ولست أتحدث عن سلامة اللغة وصحة الأداء واستواء التركيب ووضوح التعبير فتلك أمور أساسية لاغنى عنها. وقد توفرت للأستاذ المؤلف على هذا النحو الواضح .

ونستطيع أن نثبن نهج الكتاب من خلال هذه المقاطع التي جاءت في مقدمة المؤلف :

(ويهمني أن أسجل في هذه الكلمة تقديري لكل من سبقني من المؤلفين العرب والأجانب في هذا الموضوع الحضاري الهام ، فقد قرأت كتبهم ، واتفقت ببعض ما جاء فيها ، وعرفت مبلغ ما عانوا من السهر والجهد في البحث والدرس والتنسيق والتعريب .

ثم حاولت أن أضيف إلى ما صنعوا بعض ما فاتهم ، سواء من حيث الموضوع أو من حيث الشكل ، وربما خالفهم في بعض ما ذهبوا إليه ، فذلك من طبيعة حرية الفكر في البحث العلمي .

ولقد حرصت على إيراد أكثر النصوص بحروفها كما وقعت عليها ، متوخياً تمرين طلابنا في الجامعات على معالجتها وتدبرها ، واكتساب الملكة الأدبية وملكة التأليف من روحها ومنتها وألفاظها ومعانيها) .

وبتميز هذا المنهج ، من نحو خلقي ، بالوفاء ... الوفاء للذين كتبوا أو ألفوا في هذا الموضوع من قبل ، وهو خلق أضحى عند كثيرين خلقاً نادراً : فهم ينقلون الصفحات من مصادرهم ، ويتعرفون من خلال كتاب أو بحث إلى المشكلة ، ثم يتجاوزون الوقفة عند الكتاب الذي دلهم ، بله الإشارة إليه عندما يتحدثون عن المشكلة .. ولست أشير إلى ما وراء ذلك مما يجرحون ، فأنا لا أتحدث عن عمليات السطو ، ولكني أتحدث عن عمليات التأليف .

كما يتميز هذا المنهج من نحو علمي بالاستناد إلى النصوص والتعرف إليها ، والوقوف الطويل عندها ، ثم الانطلاق منها .

وقد غبرت سنوات على عديد من أساتذة الجامعة في دمشق وهم يصرون على هذا الأسلوب يأخذون به أنفسهم أولاً ، ثم يأخذون به طلابهم بعد ذلك .. ويأخذونهم بشيء من الشدة ، أو قل من الحرص حتى لا يكون التعليم الجامعي تلقيناً من التلقين ، أملية تلقى ، أو كتاباً يضع الأفكار والنظرات في صفحات محدودة ، ويسكت عن العمل الجامعي الصحيح الذي يقوم بالنصوص ولا يقوم إلا بالنصوص : تمرساً بها ، ودراسة لها ، وابتداء منها ، وانتهاء إليها .

والميزة الثالثة هي محاولة المؤلف أن يضيف شيئاً على الذين تقدموه .. وقد تكون هذه الإضافة موافقة وقد تكون مخالفة ... قد تكون إنكاراً وقد تكون رضى .. ولكنها أياً كانت فإنها يجب أن تكون مدعومة بالدليل وما يسبق الدليل من حوار وتقاش .

والحق أننا نواجه في التأليف المعاصر أسلوبين أو غنطين يسودان حركة التأليف أحدهما : هذا النوع من التأليف الذي يقارب المعنى اللغوي

للغة .. ككلّ عمل يؤلف بين الأشياء التي يقع عليها ، يتعرف لها ويناقشها وينسجها ويوبها .. إنه يقرأ المصادر والمراجع المختلفة المتعددة ثم يؤلف بين ما انتهى إليه من هذه المصادر ويخرجه بعد تنسيق وتبويب .

وهذا النمط من التأليف لا يخرج عن أن يكون في جملته عرضاً جديداً لمعلومات سابقة ، في شيء من اختصار أو تطويل ، وفي وقفة هنا أو وقفة هناك ... فهو لا يقدم عملاً جديداً مبدعاً ولكنه يقدم عملاً مجموعاً على نحو جديد .

وقد لا يبدو مثل هذا النمط مقنماً .. ولكن حين نعرف كيف تتشعب الأبحاث في ترائنا وكيف كانت تكتب .. فإننا مضطرون إلى تقدير مثل هذه المؤلفات على غياب الجديد المبدع منها .

والنمط الآخر هو الذي يحاول أن ينظر فيما تقدمه له المصادر نظراً خاصاً ، هو أعمق من الجمع .. إنه يمحّصه ويدققه ويفهمه فهماً جديداً ، ويقوم هذا التفاعل بينه وبين ثقافته المعاصرة ويزاوج بين المفاهيم القديمة والحديثة .

ونحن مع الأستاذ القاسمي في هذا المؤلف نواجه هذين النمطين من التأليف .. هو في أقلّ المرات يقتصر على المرض ، وهو في أكثرها يضيف إلى المادة المنسقة المبوبة رأياً يراه أو موقفاً يقفه أو مقارنة بمقدّمها أو مناقشة يديرها (انظر في ص ٢٢٩ رأيه في صنيع عمر (رض) حين جعل لأهل الشورى حق انتخاب الخليفة) .

وقد يكون في بعض مواقفه ، أو في بعض نقاشه ، مأخوذاً بشيء من الحماس ، إلى حين يحتاج الموقف إلى قدر أكبر من الأداة أو إلى قدر أكبر من امتحان النصوص (انظر ما وصف به معاوية (رض) في ص ٢٨٥ والنقل الذي نقله عن السيوطي في كتاب تاريخ الخلفاء) .